خواطر

فى الشبيبة والعمل

لحضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا

يواجه الشباب المصرى فى هذه الأيام مشكلة لم تألف البلاد مثلها من قبل ، وهى اختلال خطير فى التوازن بين عدد خريجى المدارس و بين أبواب العمل المفتوحة أمامهم . وفى هـذا المقال النفيس يرسل حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا نورا قويا يضىء المشكلة من سائر نواحيها و يقترح ما يجب الالتجاء اليه من الوسائل لتدارك مضاعفاتها .

" المحرر "

كان من أبلغ آثار الحركة القومية انتشار الشعور بحاجة البلاد الى توسيع نطاق التعليم ليتسنى لها بعد تولى زمام أمورها أن تحقق المطمع الاسمى الذى تصبو اليه ، وهو السير فى طريق التقدم والمدنية لكى تؤدى مصر رسالتها بين الأمم الراقية المستقلة .

ونما هذا الشعور سريعا بين مختلف طبقات الشعب حتى أصبح قوة دفعت بوزارة المعارف الى النشاط بعد طول الركود ، فشرعت تنشر المدارس العديدة ابتدائية وثانوية وفنية وعالية .

وصادف البلاد فى إبان هذه النهضة رجاء هيأ للناس أسباب الاقبال على تعليم ابنائهم ، فعمت الرغبة فى طلب المزيد من العلم حتى شملت طبقات من الشعب كانت لا تعنى من قبل بتعليم ابنائها أو تكتفى من ذلك بالقدر اليسير . واشتد الضغط على وزارة المعارف لتقبل طلبات الالتحاق بالمدارس على الرغم من ازديادها المتواصل ، فلم تربدا من الانظار من المدارس ومن الفصول فى كل مدرسة دفعا لتهمة التلكؤ فى نشر التعليم ، ونزولا على ارادة الأمة التى تمثلت فى الأصوات التى كانت ترتفع من حين الى آخر بالمطالبة أو بالاحتجاج .

هذه الرغبة الشاملة الملحة فى طلب العلم على أوسع نطاق و بغير تريث أو إمهال هى التى غلبت الحكومة على أمرها فى شأن توجيه حركة التعليم ، فجاء نظامه الحاضر وليدا للثورة ، لم يعن

العناية الكافية بتحديد الأغراض ورسم الخطط التى توافق تطور حاجات البلاد وتتمشى مع مقدرتها على استيعاب خريجى المدارس على اختلاف طبقاتها .

وتعذر تخريج العدد الكافى من المدرسين العمالحين لتثقيف الشبيبة فكان ذلك النقص مع اكتظاظ المدارس وبعض كليات الجامعة بما يزيد على سعتها من آلاف التلاميذ والطلبة مما حال دون الاحتفاظ لتلك الشبيبة بمستوى الثقافة الخليق بها .

ولم تكن المدارس الفنية أحسن حالا من سواها ، فان إنشاءها قلما كان لسد حاجة حقيقية ، بل كثيرا ما كان لتخفيف الضغط عن مدارس التعليم العام . حتى لم يعد إقليم يخلو من مدرسة صناعية تعنى بتعليم صناعات عديدة كأن مصر قد استحالت بغتة بلدا صناعيا .

وهكذا أخذت المدارس الثانوية والمتوسطة والصناعية فضلا على كليات الجامعة تخريج فى كل عام آلافا من حملة الشهادات المختلفة يطلبون العمل فى دوائر الحكومة لأن نشأتهم عودت الكثرة العظمى منهم على الاعتماد منذ نعومة أظفارهم بأن ذلك هو المصير الطبيعى الذى ينتظرهم والذى يحق لهم أن يتوقعوه . ولهم فى ذلك بعض العذر لما شاهدوه وسمعوا به من أن الدراسة تنتهى بإحراز الشهادة وأن الشهادة تنيل المرء عملا فى ديوان يتقاضى عنه راتبا شهريا مكفولا يزداد زيادة مطردة وكثيرا مايقترن بنعم ومزايا ذات شأن ، ويرقى بصاحبه إلى أسمى مناصب الدولة .

غير أن أبواب الحكومة لم تكن لتتسع لدخول هذا العدد الكبير من الطالبين على الرغم من أن الوزارات المتعاقبة عمدت الى التوسع فى التوظيف حتى ازدحمت معظم المصالح بما يزيد على حاجتها من الموظفين . ومن ثم نشأت أزمة العطلة بين حملة الشهادات الدراسية وأخذت تتفاقم سنة بعد أخرى . فاتجه نظرهم الى طرق أبواب أخرى غير باب الحكومة طلبا لعمل قد يكون أشق من وظيفة الحكومة وأقل منها دخلا ، ولكنه يضمن رزقا ثابتا على كل حال .

هذا هو الذى حدا بالحكومة وبالجمهور الى حث الشركات على فسح مجال العمل فيها للشبان المصريين ولخريجى كليات الجامعة بوجه خاص . وقد لبى معظم المعاهد الكبيرة هذا النداء فيما نعلم . غير أن الشبيبة قد ألفت مايلابس وظائف الحكومة من ظروف خاصة كساعات العمل والترقيات الاستثنائية وبعض المظاهر الأخرى مما يخالف العادات المرعية فى الشركات ، فهى مؤسسات تدار ادارة تجارية استثمارا لأموال مساهميها ، ومثل هذه الادارة تكافئ المنتج على انتاجه فلا تغمط الموظف حقه ولكنها لا تغدق المال عليه بغير مقابل . فلعل الشبان الذين يطلبون العمل فيها يذكرون ذلك لكيلا تقصر خطاهم فى هذا الميدان دون خطى إخوانهم من الأجانب والشرقيين .

ومهما يكن من الأمر، فان استخدام الشبان المصريين فى الشركات والمتاجر أيا كان مبلغ اتساع نطاقه لن يهيئ حلا لأزمة المتعطلين من خريجى المدارس والكليات المصرية ، فان عددهم أعظم كثيرا من أن تتسع له أضعاف هـذه الشركات فضلا على أنه آخذ فى التزايد عاما بعد عام . فالمشكلة إذن هى أننا أصبحنا اليوم أمام اختلال خطير فى التوازن بين عدد خريجى المدارس الذين ينتظرون عملا بأجر شهرى و بين أبواب العمل المفتوحة أمامهم . ويحسن أن لايفوتنا أن بلادنا لم تصل إلى ذلك النماء الاقتصادى الذى تكثر فيه المنشآت المالية والتجارية والصناعية ومعاهد التأمين والملاحة البحرية والنهرية والجوية وما إليها مما يفتح أبواب العمل للألوف من الشبان المتعلمين. و يجدر بالذكر من جهة أخرى أن مثل هذه المنشآت فى بلدان الغرب لاتلتجئ فى سبيل اختيار موظفيها إلى خريجى الجامعات إلا بقدر محدود لملء عدد قليل من الوظائف الممتازة. والواقع أن كليات الآداب والحقوق والتجارة ماقصد بها إلى إعداد الشبان لمـلء الوظائف الكتابية الصغيرة سواء فى الحكومة أو فى المصالح الخاصة . فاختلال التوازن الذى أشرنا إليه غير مقصور على العدد بل هو يتناول النوع أيضا . أى أن مدارسنا تخرج من الشبان عددا يزيد على ما للحكومة وللمصالح الخاصة من مقدرة للاستيعاب ، ثم إنها تزود هؤلاء الشبان ببضاعة علمية تختلف نوعا ورتبة عما يطلب من الموظف الصغير . ولذلك نخشى أن تظل الأزمة قائمة مادام التوازن مختلا من حيث العدد والنوع على ماذكرنا .

ولكن هل مفاد ذلك أن يظل هؤلاء الشبان عالة على ذويهم يقضون أيامهم فى البحث عن عمل ذى أجر ثابت قانعين من الغنيمة بالاياب ؟ نعم إنهم يعانون عواقب نشأتهم المنزلية والمدرسية التى وجهت كل همهم شطر وظيفة يتقلدونها بعد نيل الشهادة المدرسية ، ولكن أليس فى وقائع الحال المرة التى تصدمهم اليوم ما يدفعهم إلى تغيير اتجاه تفكيرهم ويحملهم على السعى إلى شق طريق آخر للحياة قـد يكون مخوفا فى بدايته بالأشواك ولكنه لايلبث أمام الهمة وصـدق العزيمة أن يعبد ؟ أو يجوز لذى عقل وكرامة أن يجترئ بذكر جهود الفقراء من الأجانب والشرقيين الذين ينزلون بريف مصر وحضرها ويصرفون السـنين الطوال فى الكد والحرمان ثم لا يلبثون أن ينشئوا لأنفسهم مكانة تذكر فى التجارة أو الزراعة أو الصـناعة أو سواها ، أيجوز الاجتزاء بذكر آثار هذه الهمم دون الاقتداء بأصحابها .

ولما كان جيل الشبيبة الحـاضر قد جنت عليه ظروف نشأته المنزلية والمدرسية فألفى نفسه اليوم غير مسلح بسلاح الاقدام والاعتماد على النفس فى معترك الحياة ، فقد وجب علينا أن نتنكب طريق الأخطاء المـاضية فنبادر إلى رسم سياسة ترمى إلى تزويد شبيبة الغد بهذه العدة التى لن يكون لهم غنى عنها متى حل يوم ولوجهم ميدان الكفاح فى سبيل الرزق . ولا شك أن الخطط التى توضع لتحقيق هذا الفرض يجب أن يكون قوامها تعاون البيت والمدرسة

فى سبيل خلق هذه النفسية الجديدة ليشب كل فتى وهو ممتلئ إيمانا بأن كل الوسائل الشريفة لكسب العيش سائغة ، فليس له أن يجعل مناط أمله الوحيد وظيفة فى دوائر الحكومة أو فى المصالح الخاصة ، بل يتعين عليه أن يسمو بأطماعه فى الحياة إلى سائر ميادين النشاط الانسانى.

كذلك يجب أن تنطوى تلك الخطط الجديدة أيضا على تقوية الصلة بين المعلم والتلميذ لكى تصبح صلة تثقيف وتهذيب وتبادل رأى فى سائر أمور الحياة ومطالبها ، لا فى المسائل النظرية وحدها . وذلك ما لا يستطاع تدبيره إلا إذا أدرك المربى حق الإدراك أن رسالته السامية غير مقصورة على التعليم ، وأنها لا تعنى بإنماء ملكة الذاكرة عند الطلبة دون ملكة التفكير. ومن التحيز للمعلم حالئذ أن يكلف التدريس والتربية لفصول تحوى عددا عظيما من التلاميذ كما يفعل اليوم. ويحسن فى هذا المقام التنبه إلى وجوب تخفيض الاجازات المدرسية فإنها تستغرق أكثر من ثلث العام وليس لهذا نظير فى البلدان الأخرى . وما كانت حرارة جونا لتبرر هذه الإجازات الطويلة ، ولذلك لم تر المدارس الأجنبية القائمة فى مصر محلا لها .

ولئن كانت هذه الخواطر الوجيزة لا ترمى إلى الكلام عن التعليم فى مصر من جميع نواحيه ، فانه لا مندوحة عن الإشارة إلى بعض النقط التى تتصل بأثر التعليم فى إعداد الشبان للحياة العملية ومن بينها نظام المدارس الصناعية . فان هذا النظام فى رأينا يجب أن يتوخى تخريج "معلمين" أى رؤساء صناع مدربين لا أفندية حملة دبلومات . وهذا الرأى لا ينصرف طبعا إلى كلية الهندسة ولا إلى مدارس الفنون والصناعات. أما التعليم التجارى فانى أرى فى صدده أن تتوخى كلية التجارة تخريج عدد لا يزيد على خمسين شابا فى كل عام يلمون بالعلوم الاقتصادية والمالية والتجارية إلماما يؤهلهم إلى الاضطلاع بالأعمال التى تتطلب كفاية خاصة فى هذه العلوم سواء فى دوائر الحكومة أو فى غيرها . أما إعداد الشبان للقيام بالأعمال الكتابية والحسابية ونحوها فى المصالح العامة أو الخاصة فمهمة يجب أن تؤديها مدارس التجارة المتوسطة وهى التى يتعين عليها أن تعنى عناية خاصة بالتوجيه العملى و باللغات الأجنبية .

أن كلمتى هذه لا يراد بها إلقاء لوم على أحد ، فقد طغى ضغط الحوادث حتى لم يدع لأحد سبيلا لتدبير الأمر . و إنما أردت أن أنبه إلى أنه لم يعد لنا بعد هذه التجربة القاسية عذر إن أبطأنا فى مواجهة هذه الحال ورسم الخطط التى تعد الشبيبة للعمل وتهيئ أسباب العمل لها .

على الشمسى